خلال الاجتماع الـ 60 لمحافظي البنوك المركزية الخليجية.. العالم مرتبك للتخلي عن السياسات النقدية غير التقليدية

الهاشل: الأوضاع الاقتصادية متدهورة بالمنطقة وانعكاساتها سلبية علينا

محمود فاروق ـ منى الدغيمي

محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل مترئسا أعمال الجلسة الافتتاحية للاجتماع الـ 60للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون (قاسم باشا)

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل ان هناك تحديات جلية لحساسية المرحلة الراهنة بالنسبة لدول المجلس، نظرا لما تنطوي عليه هذه المرحلة من مخاطر جمة وتحديات صعبة، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، وما يمكن ان يكون لها من آثار وتداعيات على دول المجلس، وما يستدعيه ذلك من ضرورة التعاطي مع تلك التطورات والتصدي لتداعياتها بالحصافة اللازمة، من خلال إجراءات وتدابير احترازية تنبع من رؤية شاملة وإدراك واع لما تنطوي عليه تلك التطورات والمستجدات من تحديات.

واضاف الهاشل خلال إلقاء كلمته الافتتاحية لأعمال الاجتماع الـ 60 للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون أمس: ان الدافع الأساسي لأستهل بالإشارة الى حساسية المرحلة الراهنة بالنسبة لدول المجلس، هو ما نلمسه جميعا من سرعة تفاعل العديد من المتغيرات والمستجدات التي يفرزها زخم الأحداث والتحولات الإقليمية والعالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يفرض علينا المزيد من الأعباء والمسؤوليات في سبيل ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وتقوية قدرات الأنظمة النقدية والمالية بدول المجلس على امتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر والتحديات، وبما يساهم في ترسيخ الأجواء الداعمة لمواصلة مسيرة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وقال: ان أداء الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة وما يرتبط به من توقعات بشأن آفاق اتجاهاته المستقبلية يتأثر بتضافر مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات، ومن أبرزها تزايد حدة التوترات والمخاطر الجيوسياسية واتساع رقعتها، لاسيما مع تسارع وتيرة الاضطرابات السياسية لتمتد من هونغ كونغ شرقا الى بعض دول غرب افريقيا غربا، ومن أوكرانيا شمالا وحتى اليمن جنوبا، فإلى جانب ما تشهده بعض الدول العربية المحيطة، والتي تعاصر تحولات في أنظمتها السياسية، من اضطرابات وصراعات عنيفة، خاصة تلك الأوضاع في كل من العراق وسورية واليمن، وبما قد يؤدي الى مزيد من التدهور في الأوضاع المالية والاقتصادية في تلك الدول، وما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على استقرار الأوضاع في المنطقة بأكملها، فإلى جانب ذلك، تتعالى ايضا وتيرة الاضطرابات والتوترات السياسية في هونغ كونغ، وما يقترن بها من آثار سلبية محتملة على أداء الأسواق المالية الآسيوية، اضافة الى ذلك، تتفاقم التداعيات الناجمة عن استمرار أزمة أوكرانيا، وما يترتب عليها من مردود سلبي على أداء اقتصاد منطقة اليورو بصفة خاصة، يضاف الى تلك المخاطر الجيوسياسية المؤثرة على اتجاهات أداء الاقتصاد العالمي، ما يرتبط بظهور وانتشار فيروس ايبولا في بعض دول غرب أفريقيا من مخاطر جمة، لسنا بمعزل عن تداعياتها.

حريصون على سياسات نقدية احترازية مع تشديد الرقابة والإشراف على البنوك

مخاطر كبيرة تفرضها اتجاهات أسعار النفط على دول التعاون

علينا رفع القدرات التنافسية لاقتصادنا وتقليص الاعتماد على النفط

دول الخليج ستتخذ قرارات لترسيخ استقرار أسعار النفط العالمية

وتابع قائلا: «علاوة على تحديات الأوضاع الجيوسياسية حولنا، تبرز من جهة اخرى تحديات اتجاهات السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وما قد يترتب عليها من إرباكات محتملة في مختلف مناطق العالم، لاسيما التخلي تدريجيا عن السياسات النقدية غير التقليدية، وما قد يترتب على تلك الإرباكات من آثار سلبية على وتيرة الانتعاش الاقتصادي في أسواق الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية نتيجة لتزايد احتمالات حدوث تقلبات في مستويات التدفقات الرأسمالية وأسواق المال، وعلى خلفية تضافر تلك المعطيات التي ألقت بظلال ثقيلة على الأوضاع الاقتصادية العالمية، اتجه صندوق النقد الدولي مؤخرا الى تخفيض احدث توقعاته بشأن معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل الى 3,3٪ في العام الحالي 2014 وليبلغ نحو 3,8٪ في عام 2015».

وأشار الهاشل الى انه في ظل هذا الزخم من التطورات والتحديات المتعاظمة، تبرز بعض المخاطر الأخرى ذات الطبيعة والأهمية الخاصة، لاسيما بالنسبة لدول المجلس، وأعني هنا تحديدا ما يتعلق بالتحديات والمخاطر التي تفرضها التطورات الأخيرة في اتجاهات أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، والتي تأثرت بشكل واضح ببعض التطورات التي أشرت اليها سلفا، وتتضافر هذه المستجدات لتفرض تحديات ملحة أمام جهود دول المجلس في سبيل تعزيز مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية لاقتصاداتنا، فضلا عن دعم الجهود الرامية الى التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على الموارد النفطية، وتطوير قدرات الكوادر الوطنية لتواكب متطلبات العمل في القطاع الخاص، لينهض بدوره الأساسي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في دول المجلس.

وقال إن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزء لا يتجزأ من خارطة النظام الاقتصادي العالمي، نؤثر ونتأثر بكل تلك التطورات والمتغيرات التي يعاصرها العالم من حولنا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي خضم تلك الأمواج المتلاطمة، يظل تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتكزا صلبا للاستقرار الاقتصادي، معززا بمجموعة من العوامل والمقومات الإيجابية، والتي يأتي في مقدمتها انتهاج دول المجلس لسياسات اقتصادية كلية حصيفة، داعمة للنمو الاقتصادي المستدام، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

وأضاف انه انطلاقا من محورية الدور الذي تلعبه منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم الجهود الدولية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي، تحرص دول المجلس على اتخاذ التدابير والقرارات الكفيلة بترسيخ استقرار أسواق النفط العالمية والحيلولة دون حدوث تقلبات حادة في أداء تلك الأسواق، إضافة إلى ذلك، وبالتوازي مع ذلك الدور الفاعل، تتواصل جهود دول المجلس في مجال دعم ومساعدة الدول العربية الشقيقة والدول النامية بشكل عام على تجاوز أزماتها المالية والاقتصادية والتخفيف من معاناة شعوبها، وتقديم مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي للمحتاجين والمتضررين ليس بالمنطقة العربية فحسب، بل في مختلف أنحاء العالم، وذلك من منطلق إيمان دول المجلس بواجبها الإنساني، حتى أصبحت دول المجلس نبراسا ومنبرا للمساعدات الإنسانية، ولقد تمت ترجمة هذه الجهود المضيئة في صفحات مسيرة العمل الإنساني لدول المجلس باحتفاء منظمة الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2014 بمنح صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لقب «قائد للعمل الإنساني» استحقاقا لجهود سموه السباقة والمتواصلة في مسيرة الخير والإنسانية، وتقديرا لدور سموه البارز على الصعيدين الإنساني والتنموي، ولتتبوأ الكويت مكانة عالمية «كمركز عالمي للعمل الإنساني»، يكون مدعاة لنا جميعا للشعور بالفخر والاعتزاز بهذه المكانة الرفيعة في مد يد العون والمساعدة للإنسانية جمعاء في مشارق الأرض ومغاربها.

واكد ان إدراكنا حجم وأبعاد التطورات والمستجدات المتسارعة التي تشكل واقع المرحلة الصعبة والحساسة التي تعيشها دول المنطقة بشكل عام، وفي ظل تعاظم حجم وعمق التحديات والمخاطر وضبابية آفاق الأداء الاقتصادي في العديد من مناطق العالم، يتزايد عبء المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى لجنتكم الموقرة في مجال قيادة وتوجيه دفة الأوضاع النقدية والمصرفية بدول المجلس، وذلك ضمن مسار تعزيز القدرة على التصدي لمختلف المخاطر والتحديات، وبما يضمن تكريس أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

وقال: «مما لا شك فيه ان مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس قد لعبت دورا أساسيا في ترسيخ أسس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، سواء من خلال السياسات النقدية الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، او من خلال العمل على تطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة لتتماشى مع أفضل المعايير والممارسات المتعارف عليها دوليا. وفي واقع الأمر، فإن مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس قد تعاملت بمهنية وكفاءة مع العديد من التحديات والمخاطر المختلفة خلال الفترة الماضية، وهو ما عكسه الحرص المستمر على انتهاج سياسات احترازية يتم تفعيلها ضمن إطار عام من النظم والتدابير الرقابية والإشرافية المحكمة، ومع استمرار تلك الجهود والسياسات الحصيفة المستمدة من رؤى وتوجيهات لجنتكم الموقرة، تمكنا بحمد الله من تكريس متانة وسلامة أوضاع الأنظمة المصرفية والمالية بدول المجلس، وذلك في خضم محيط اقتصادي عالمي لايزال فيه العديد من الأنظمة المصرفية والمالية تئن تحت وطأة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، وتركز جميع إمكانياتها ومجهوداتها على معالجة آثار تلك التداعيات.

الزياني: نعمل على دعم برامج التكامل والتقارب الاقتصادي الخليجي

عبداللطيف الزياني

قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني ان اللجنة ساهمت ولاتزال في دعم برامج التكامل والتقارب الاقتصادي في المجال النقدي والمصرفي بين دول المجلس من خلال تبنيها للمعايير المشتركة في مجالات الرقابة المصرفية وفق المتطلبات والمعايير الدولية، والبدء في وضع اطار لآلية تبادل المعلومات الائتمانية بين مراكز المعلومات الائتمانية (او ما يعادلها) بدول المجلس، والعمل على دراسة افضل الاستراتيجيات المتاحة لربط انظمة المدفوعات بين الدول الأعضاء، حيث يتم تنفيذ الدراسة حسب خطة العمل الموضوعة، ويجري حاليا انجاز المرحلة الثالثة قبل الأخيرة من مشروع الدراسة «مرحلة تصميم نموذج التشغيل» بعد استكمال المرحلة الثانية «مرحلة تطوير استراتيجية الربط» والمعروض بشأنها تقرير من اللجنة المشرفة على الدراسة وتقرير من الشركة المكلفة بإعدادها، ومن المتوقع استكمال الدراسة منتصف عام 2015.

لا تعليق حول تمويل البنوك الكويتية للاكتتاب الضخم

محافظ «المركزي» لم يبدِ رأياً حول بيع حصة الهيئة العامة للاستثمار في «بيتك»

محمود فاروق

رفض محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل التعليق على اتجاه الهيئة العامة للاستثمار لبيع حصتها في بيت التمويل الكويتي (بيتك) بسعر أقل من سعره السوقي، وذلك في اكتتاب عام للمواطنين، على أن تقوم البنوك المحلية بتمويل هذا الاكتتاب، وقال ان «الهيئة العامة للاستثمار أصدرت بيانا في هذا السياق»، كما لم يجب عن رأيه بأن تقوم البنوك بتمويل هذا الاكتتاب الذي يقارب 550 مليون دينار على أساس سعر 550 فلسا للسهم، مكررا أن «الامر عند الهيئة العامة للاستثمار». يذكر أن المحافظ هو احد اعضاء مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار.

في سياق آخر، قال المحافظ في تصريحه للصحافيين عقب الاجتماع الستون للجنة مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليج العربية: ان سعر النفط عامل مؤثر ومهم خاصة في دول مجلس التعاون، موضحا انه يجب عند وضع السياسة المالية للدول يجب مراعاة هذا التراجع في الميزانيات، مبينا ان الاحتياطات التي حققتها دول مجلس التعاون في السنوات الماضية تتيح لها مرونة وقدرة في مواجهة مثل تلك التراجعات.

احتياطيات دول التعاون المتراكمة تمكّنها من مواجهة تراجع أسعار النفط

البنوك الكويتية بدأت في تطبيق «بازل 3» ولا حاجة لزيادة رؤوس أموالها حالياً

3,2٪ نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك ونستهدف 3٪ في 2014 و2٪ في 2015

محافظ البنك المركزي أثناء إدلائه بتصريحات صحافية عقب اجتماع المحافظين الخليجيين (قاسم باشا)

وعن سعر برميل النفط الذي يعد خطا احمر لدى ميزانيات دول مجلس التعاون، بين الهاشل ان الحزمة تختلف من دولة الى اخرى فلا نستطيع وضع حد ادنى لسعر البرميل لدى ميزانيات كل الدول الخليجية.

وبالنسبة للكويت فوزارة المالية تقوم باستقطاع من صندوق الاجيال القادمة في حالة الانخفاض وحتى الآن نحن ما زلنا نحقق فوائض، ولكن الامر يتطلب منا العمل بجد لتجاوز مثل هذه العقبات.

وأكد المحافظ ان البنوك والمصارف الخليجية ذات ملاءة مالية وقدرة على امتصاص الصدمات وقادرة على تجاوز مرحلة تراجع اسعار النفط، لاسيما ان هذه المرحلة مرت علينا في السابق.

وعن تطبيق معايير «بازل 3»، اوضح الهاشل ان البنوك بدأت في التطبيق الفعلي لهذه المعايير منذ يونيو الماضي كما بدأنا مؤخرا في تطبيق معايير الرفع المالي والتي سيبدأ التطبيق الفعلي لها من بداية العام المقبل.

وحول احتياج بعض البنوك لزيادات رأس المال، قال الهاشل: ان بنك برقان أخذ الموافقة لزيادة رأسماله وكذلك البنك التجاري انتهى من عملية إصدار السندات، اما بقية البنوك فهي ليست بحاجة لزيادة رأسمالها.

ولفت إلى إمكانية تحقيق رغبة بعض البنوك في التوسع مستقبلا وبالتالي تحتاج إلى زيادة رأسمالها، اما حاليا فالبنوك ليست في حاجة إلى زيادة رأسمالها.

وعن نتائج الربع الثالث، وصف الهاشل ان نتائج البنوك جيدة في ظل وجود المخصصات ديناميكية تتفاوت من ربع لآخر ولا يوجد لها رقم ثابت وانما تحكمها الظروف، ونرى الآن تحسن في البنوك من تحقيقها متطلباتها من المخصصات حيث قامت البنوك ببناء مخصصات استخدمت لشطب ديون سيئة، مؤكدا ان البنوك الكويتية أصبحت الآن تتميز بحصافة ونظرة مستقبلية قوية وباتت لديها القدرة على امتصاص أي صدمات خاصة فيما يتعلق بتراجع أسعار النفط.

وأشار إلى أن نسبة الديون المتعثرة لدى البنوك بلغت 3,2٪ خلال العام الحالي، مبينا أن «المركزي» يستهدف الوصول إلى ما دون 3٪ نهاية العام الحالي لتنخفض خلال 2015 إلى ما دون 2٪.

وفيما يتعلق بالعملة الكويتية الجديدة، قال الهاشل: ان حجم النقد المتداول 1,5 مليار دينار، منها 1,2 مليار دينار من العملة الجديدة (الاصدار السادس)، بينما هناك 260 مليون دينار من العملة القديمة (الاصدار الخامس)، مضيفا ان قرار سحب العملة

نتوقع سحب العملة القديمة منتصف 2015.. و260 مليون دينار متاحة في السوق الآن

الدراسة مستمرة حول العملة الخليجية الموحدة وسنأخذ التجارب السابقة بعين الاعتبار

جميع محاولات تزوير العملة الجديدة فاشلة ومحدودة

القديمة يحتاج إلى 3 اشهر لتطبيقه ولم يتم اتخاذ قرار رسمي حتى الآن، علما بأن القانون الكويتي يعطي فترة سماح 10 سنوات لاستبدال العملة القديمة عن طريق «المركزي»، متوقعا ان يتم الانتهاء من سحب العملة القديمة منتصف 2015 على ان يتم الانتهاء منها تماما 2025.

وحول ملف العملة الخليجية الموحدة، قال: انها ما زالت تحت الدراسة وان الدول الخليجية ستأخذ في الاعتبار التجربة الأوروبية من اجل بناء اتحاد نقدي قوي له كيان صلب مع تلافي أخطائها.

وحول محاولات تزوير العملة الجديدة، قال الهاشل انها جميعها محاولات فاشلة ومحدودة ولم تحتو على صفة أمنية واحدة.

وأضاف الهاشل: ان اجتماع المحافظين الـ 60 ناقش العديد من الموضوعات ذات الطابع المشترك مثل التعليمات الخاصة بالرقابة على البنوك وتطورات مكافحة غسيل الاموال ووضع نظام وآلية موحدة لنظام المدفوعات.